من مصر الخ قال في الامداد وفيما اذا احرم من دون الميقات
ينظر بين اجرتهما من الميقات واخذ احرامها من ذلك
الموضع ويحسب التفاوت قوله حيث كانا آفاقيين اي اذ
لا يجب دم التمتع والقران على غير الآفاقي وهو من هو من
حاضري المسجد الحرام اي من بينه وبين الحرم دون مسافة القصر
قوله والا فالصوم كله على الاجير ولا يلزم المؤسر حصته من
الدم لانه لا يتبعض قوله فالحط اي يلزم الاجير الحط من الاجرة
بقدر التفاوت بين من احرم من الميقات ومن احرم من
مكة قوله ودم لاجل الاساءة بمجاوزة الميقات لانه في الاولى
حج عن المستاجر من مكة وترك ميقاته وفي الثانية وهي عكس
الاولى اعتمر عن نفسه من مكة وليست ميقاته قوله كما
في المغني اي قاله في الخانية قبيل محرمات الاحرام قوله فالصوم
كله اي عن المعسر والموسر لما مر انه لا يتبعض قوله تبرعا
اي ومثله ما لو وكله في شرائه على المناصفة بينهما
وفي اخراجه بالاولى قال في الحاشية ولو استوجر بحج فقط
فقرن لمستاجره اولهما او احرم بالحج لهما وقع لنفسه ولا
اجرة له لان شكي القران لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا
يمكن صرف ما لم يؤمر به المستاجر اليه ولفساد الاحرام عن
اثنين وهو اولى من غيره ومحل الاولى بقسميها في حي
مطلقا وبميت ليس عليه ما زاده والا وقعا له كما مر وكان
متطوعا بالزايد عنه فله كل الاجرة وعليه دم القران
او العمرة فتمتع ووقعت للمستاجر لم ولو حيا لانفراده عن
الحج وله الاجرة لانه احرم بهما من الميقات ويقع الحج للآمر

ج فتمتع كالعمرة وكانت مثله في الصورة التي قبلها نعم ان احرم
له من مكة يلزمه الدم والحط مع دم التمتع او لاحدهما فعلى
الاخر وقع للمنيب لشرطه اي وهو ان يكون عليه والا فله ولا
اجرة له مطلقا كما لو احرم قارنا او معتمرا عن اثنين
ولو استاجره في الذمة او امره بلا اجرة فحج عنهما فاحرم
لاحدهما ابيهما صرفه لمن شاء منهما قبل تلبسه بنسك
او لاحدهما معينا تخير الآخر كما لو صرف لغيره في الفسخ
ولو طلق الاجير الاحرام ثم صرفه لمستاجره ولو قبل
التلبس بنسك لم يتصرف قوله ولو مات الاجير الى قوله
لا يسقط الخ اي لعدم تمامه ولا يجوز البناء على ما فعله في
الجديد قوله كما لو مات فاعل المسك عن نفسه قبل ذلك
اي قبل تمام الاركان وقوله ولو الثالثة اي فبلغ حلق
الثالثة من شعر الرأس لان ركن الحج لا يتم الا بالثالثة
وعبارة المنهج وبموت حاج لنفسه اثنا به يبطل ما فات
به لا ما قبله فيحج عنه من تركته اذ استقر في ذمته
ولا يتصور بناء احد على فعل احد في النسك وبموت اجير
اثناء اركانه يقع ما اتى به لمستاجره وله قسطه من المسمى
كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ويعتبر من ابتداء السير
وتنفسخ اجارة عين لاذمة بكل ان استاجر وارثه من
من يستانف عن المحجوج عنه ولو من عامه ان امكن والا تخير
المستاجر وقبل الاحرام وبعد تمام الاركان لا اثر له وان
بقيت واجبات لكن يحط قسطها ويخير به مع المستاجر
في المتعمد ومحل الحصر كونه بما ذكر ومتى فاته الحج لاحصر
او غيره انقلب له ولا شيء له وعليه الدم والقضاء لانحقه

Copyright © King Saud University